

بناء الدولة - الأمة من منظور علاقة الدولة و المجتمع

Building Nation -State from perspective of the Relationship between the state - society

شلفوم نعيم¹ ، بوريش رياض²Chelghoum Naim^{1*}, Bouriche Riadh²¹ كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3- صالح بونيندر، الجزائر.

chelghoum.naim@yahoo.com

² كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3- صالح بونيندر، الجزائر.

bouricher@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2020/07/17

تاريخ الإيداع: 2020/07/15

Abstract :

This study is concerned with highlights How to build a nation-state in According to the dialectic of the state's relationship with society. Based on that we tend to address the relationship between the state and society from a theoretical angle trying to explain how to build the nation-state, by distinguishing between the concepts of state Making and nation Building, and depending on how The interaction of the state with the society that undergoes the dynamics of nation-state building to the state-society dualism and makes it take the form of the following syndrome: State-making - nation-building.

Key words: State-Making; Nation-Building; Society; Legitimacy, Rationality.

ملخص:

تهتم هذه الدراسة بتسليط الضوء على كيفية بناء الدولة - الأمة في ظل العلاقة المعقدة بين الدولة والمجتمع، تبعاً لهذا يستند تحليلنا على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع من زاوية نظرية تسعى إلى تفسير كيفية بناء الدولة- الأمة، عبر الفصل بين مفهومي بناء الدولة وبناء الأمة وتبعاً لكيفية تفاعل الدولة مع المجتمع التي تخضع ديناميكية بناء الدولة - الأمة إلى ثنائية الدولة - المجتمع والتي تبلور المتلازمة التالية: بناء الدولة - بناء الأمة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات، الشرعية، الدولة ، بناء الأمة، المجتمع.

1 مقدمة

تشير طبيعة العلاقة بين الدولة المجتمع جدلا حول كيفية بناء الدولة الأمة وعلى أساسها يتحدد نموذجها في هذا الصدد تشير مختلف أدبيات الدولة أن عملية بناء الدولة تعد عملية صعبة ومعقدة في هذا الصدد تناول علماء السياسة الأمريكيان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عملية بناء الدولة لوصف الاندماج الأكبر للدولة والمجتمع من خلال هذا نتجه إلى التمييز بين مصطلحي "بناء الدولة" و"بناء الأمة" رغم أن الدراسات الأكاديمية (الأدبيات الأمريكية) لا تفرق بينهما أفرزت تداخلا بين مفهومي بناء الأمة (Nation Building) وبناء الدولة (State Building).

وبالتالي فهم كيفية تشكل الدولة الأمة يقتضي تسليط الضوء على علاقة الدولة بالمجتمع بتبني مقاربة تحليلية تجمع الجانبين المؤسسي والمجتمعي تعمل على تحديد مسارات بناء الدولة الأمة تبعا لطبيعة علاقة الدولة بالمجتمع، من هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف تؤثر علاقة الدولة بالمجتمع على عملية إعادة بناء الدولة - الأمة؟ لماذا تختلف نماذج ومسارات بناء الدولة الأمة في تجارب البلدان؟ ما هي المسارات التي تسلكها عملية بناء الدولة الأمة؟

الأصول النظرية للدراسة

حظيت علاقة الدولة بالمجتمع اهتماما كبيرا في أدبيات السياسة المقارنة أدت إلى خلق جدل نظري أساسه الدولة والمجتمع هذا ما يعكسه بروز المنظور الدولي (state centric) أو الدولة الذي يعلي من شأن الدولة واستقلاليتها عن المجتمع وفقا لما يعتبره "فريديريك إنجلز" بأنها "القوة المفروضة على المجتمع"، مقابل ذلك برز منظور معارض لهذا الطرح تجسده الإسهامات الأكاديمية الصادرة مع مطلع سبعينيات القرن الماضي حملت شعار "العودة إلى

المجتمع" يجسده منظور المجتمع (society centric) يعتبر المجتمع وحدة تحليل أساسية، وينطلق هذا المنظور من فرضية أسبقية المجتمع على الدولة معتبرا أن المجتمع هو الأصل والدولة تمثيل له وهي غير مستقلة عنه ولعل أن ما زاد من تثبيت أواصر هذا الاتجاه فشل سياسات التنمية في أغلب الدول النامية التي قبلت بالحكم التسلطي من أجل تحقيق التنمية، لقد ترتب عن هذا الوضع فشل الدولة التي أصبحت لا تستطيع أن تلعب دوراً ككيان مستقل. فضلا عن ذلك فرض السياق العالمي الذي تمثله العولمة والتي أفرزت تهديدات لسيادة الدولة وقد ترتب عن ذلك ظهور فواعل جدد في الداخل والخارج كتصاعد دور مؤسسات المجتمع المدني ونتيجة لذلك لم يعد الشكل التقليدي السابق للدولة مقبولاً¹.

إن هذا الوضع يفرض بناء الدولة من أجل إعادة توزيع القوة في ظل تضاعف نصيبها لحساب المجتمع المدني بما يضمن نوعاً من التوازن بينهما وقد تزامن ذلك مع تراجع سلطة الدولة التي تستوجب تنمية مراكز عديدة للقوى بتقبل الجدل والصراعات السياسية وجعل سياساتها ناتجا ومحصلا لهذه الصراعات، في هذا السياق برزت العديد من الدراسات المهمة بفشل الدولة معتبرة أن ظاهرة تراجع سلطة الدولة لحساب تنامي وتصاعد تأثير القوى الاجتماعية المانعة من وجود مجتمع مدني فاعل وغياب قوة الدولة يخلق تحديات أمام تفعيل الآليات المؤسسية التي من شأنها أن تحقق توازنا مستقرا بين الدولة والمجتمع².

في هذا الإطار برزت جدلية مفادها أن الدولة تعتبر رمز السلطة وتجسيد لها والمنشئ للمؤسسات التي تضطلع بتنظيم العلاقات بين الأفراد في كافة المجالات بامتلاكها لحق الاستخدام الشرعي للقوة ضد الخارجين عن القانون أو المهديين لسلامة الدولة والمجتمع وبمعنى آخر الدولة تمثل "الفضاء السياسي" الذي يتعامل فيه الأفراد مع بعضهم البعض باعتبارهم مواطنين، مقابل ذلك نجد المجتمع يمثل مجمل العلاقات وقواعد التعامل بين الأفراد والجماعات والتي يمكن أن تأخذ شكلا ارثيا كالعقبائل والعشائر أو شكلا طوعيا

كالجمعيات المدنية، وبالتالي فهي تشكل شبكة معقدة من العلاقات بين الطرفين حيث نجد نظام الحكم في الدولة يتبنى سياسات عامة تهدف إلى الوفاء بحاجات المواطنين لكسب رضاهم³. على هذا الأساس جاءت محاولات منظري الدولة لمواجهة الدراسات التي ركزت على المجتمع من خلال اهتمامها المكثف بدراسات المجتمع المدني في الكثير من الدراسات الذي ينحسر ويتوارى أحيانا ثم يتبلور ويزغ من جديد، وهنا تمكنت أدبيات الدولة من إحداث بعض التأثيرات إذ توصلت إلى حقيقة مفادها أن الرابطة بين مفهوم الدولة الحديثة والمجتمع المدني بمؤسساته المختلفة يشير إلى أهمية استقلاله عن الدولة بحكم أن الدولة تقع في المجتمع فهي تتكون من خلاله وبواسطته مقابل ذلك يتكون المجتمع ويصاغ بالدولة ما يعني أن الدولة والمجتمع مترابطان بعضهما ببعض بروابط لا تنفصم⁴.

وفق هذا المنظور صاغ جويل ميغdal نظرية علاقة الدولة- المجتمع التي جاءت لتصحيح الرؤية الليبرالية القائلة بأن الدولة هي حكم بين الجماعات ليس أكثر معتبرا أن الدولة تمارس في غالب الأحيان تأثيرا قويا على البنية الطبقية بوصفها متغير مستقل بعد أن كانت حكما محايد كما يذكرنا ميغdal بأن الدولة ليست أكثر من شكل معين من أشكال التنظيم السياسي وهي مؤسسة مجتمع محددة بالسياق التاريخي ولم يتجاهل في ذلك الحقيقة المنسية المتمثلة في أن الدولة لا توجد خارج أو فوق المجتمع لكنها جزء من المجتمع ما يعني أن هاتين المؤسستين تؤثران بصفة مستمرة على بعضهما البعض وتعيد تشكيلهما، على ضوء هذا يعتبر مقرب الدولة - المجتمع الإطار الأنسب والملائم لتحليل طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وفي تفسير طبيعة العلاقة الموجود بينهما وقد حددها جويل ميغdal وفقا للثنائيات التالية (الدولة القوية- المجتمع القوي)، (الدولة الضعيفة - المجتمع الضعيف)⁵.

من خلال هذا يبدو أن الإطار النظري مدخلا واسعا لفهم العلاقة الجدلية التي تحكم الدولة والمجتمع بناء على ميزان القوة والضعف حيث ضمن نمط (الدولة الضعيفة - مجتمع قوي

لا تمتلك الدولة قدرات لاختراق المجتمع وتنظيم روابطه واستخراج الموارد وتخصيصها بطرق محددة، في المقابل تكون (الدولة قوية - مجتمع ضعيف) أين تتمتع في ذلك بقدرات عالية نظرا لصلابة بنيتها ما تجعل عملية صنع القرار معزولة عن الهموم الاجتماعية، في المقابل تكون الدولة الضعيفة والمجتمع قوي عندما تنفجر إلى صلابة البنية التحتية تجعلها غير قادرة التكيف مما يجعلها تبلور سلطة استبدادية ومركزية متشددة في صنع القرار وتضفي الدولة على نفسها سلطة روحية أو أثنية تمكنها من اختراق المجتمع أما بالنسبة لنمط الدولة ضعيفة ومجتمع ضعيف عندما يكون الضعف في الدولة متأصلا فيها قد تتبلور فيه دولة قوية تحمل مكامن ضعف بصفة مؤقتة أو قد تمزج بين الحالتين معا⁶.

من المفيد التذكير بأن هذا الإطار النظري يستمد قوته التفسيرية من التقاليد الماركسية التي تؤكد على أولوية المجتمع على الدولة بيد أن أولوية بناء الدولة ومؤسساتها احتلت أيضا مكانة أساسية في أدبيات بناء الدولة، وبالتالي إضافة الشق المجتمعي إلى الشق المؤسسي في تحليل عملية بناء الدولة يسمح باكتمال مقاربتها التحليلية التي ظهرت مع احتلال كتابات الاستقرار الوظيفي مكانة هامة في تحليل قوة أو ضعف الدولة التي تطرقت إليها كتابات "صامويل هنتجتون" التي تعتبر قيم التوافق والشرعية والاستقرار من سمات الدولة الحديثة والمجتمعات المتطورة وعلى ضوءها بدأت تبرز معالم تحول النظري من "التقليد الفيبري" الذي يعتبر الدولة كتلة مؤسسية صماء إلى "التقليد التعددي" الذي أرساه "روبرت دال" حين تحدث عن الحكم بين أقلية متعددة وأكد على تعددية مصادر السلطة في المجتمعات الحديثة، ومن خلالها أصبح مفهوم الشرعية أحد الأبعاد الأساسية المكونة لمفهوم الهشاشة بجانب مفهوم قدرة الدولة⁷.

في خضم هذا التحول تم إدراج محور علاقة الدولة والمجتمع في صلب تحليل بناء الدولة على ضوء النقاشات النظرية التي أثرت طيلة العقود الثلاثة الماضية (1970-2000) التي

تمحورت حول مدى التزام الحكومة في بلد معين بتطوير علاقة الدولة بالمجتمع، وفقا لهذا اتجهت رائدة النظرية المؤسسية الاجتماعية "تيدا سكوبول" إلى تناول علاقة الدولة بالمجتمع من زاوية الصراع والتنافس والهيمنة مركزة على استقلالية الدولة التي تتحقق وفقا لدرجة حيادها بين الجماعات المختلفة.

من هنا يبدوا جليا أن "جويل ميغdal" يتفق مع "تيدا سكوبول" من حيث مفاهيم الصراع والتنافس والهيمنة التي تحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع ولعل أن هيكله هذه العلاقات تتوقف على قدرة الدولة في توسيع مجال هيمنتها على المجتمع وهنا تظهر درجة التغلغل المفرط للدولة في المجتمع التي تعمل على تشكيله أو هندسة روابطه (هيكله المجتمع)، في هذا الصدد تتمتع الدولة بقدرة عالية من المرونة ودرجة أعلى من القوة في حالتان وهما: عندما تكون عملية بناء الدولة مؤسسة على الروابط الاجتماعية القائمة (مثل البرزائل بعد انقلاب 1964) أو عندما تقوم بإدماج القوى المجتمعية في بنية مؤسساتها من خلال النقابات والجمعيات والتعاونيات ومن خلال هاتين الحالتين تتحدد درجة استقلالية الدولة.

يتضح من خلال هذا أن مقاربتا جويل ميغdal و تيदा سكوبول قد فتحتا أمام استقلالية الدولة مجالا رحبا لاستيعاب العوامل الخارجية في تشكيل أبعاد قوة الدولة ومن ثم تحديد درجة هشاشتها أو العكس⁸، معتبرة في ذلك أن الدولة تعمل بشكل مسبق على توطيد علاقتها بالمجتمع وبالفاعلين فيه، على هذا الأساس عمل كل من: "تشارلز تيلي" و"بيتر إيفانز" و"تيدا سكوبول" و"جويل ميغdal" على إعادة توجيه أبحاثهم لصياغة نظريات تسعى لتفسير توسع الدولة في "العالم الأول" من خلال تسليط الضوء على قدرات الدولة حيث أكدت "تيدا سكوبول" في دراساتها التي بلورة مجالا جديدا للبحث حمل تسمية "المؤسسية الجديدة" تنطلق من حقيقة مفادها أن الأشياء الجامدة (المؤسسات) لا "تتصرف لوحدها" معيدة بذلك الاهتمام لمفهوم استقلالية الدولة بوضع المؤسسات في صلب التحليل وتتبع كيفية تأثير بعض

التصميمات المؤسسية في تحديد تفضيلات الفاعلين وخياراتهم وكذلك في عمليات التداول السياسي أين تعمل المؤسسات على تعزيز سلطة الدولة لمواجهة المجتمع والفاعلين غير الحكوميين و بالرفع من قدرات الدولة بإتباع سياسات معينة لتحقيق أهداف محددة⁹.

من هذا المنطلق تسعى النظرية المؤسسية الجديدة إلى تسليط الضوء على العمليات الداخلية التي تحدد طبيعة العلاقات الموجودة بين الدولة والمجتمع معتبرة أن أعمال المؤسسات هي التي تمنح الدلالة للحياة الاجتماعية بتوليدها للمصالح والتفضيلات وحتى صنع الهويات وهذا ما يجسده مثال الدولة الأمة التي تمثل مرجعية لأهداف منشودة تتضمن بعدا هوياتيا مهما بالنسبة للكائن البشري وللدولة الأمة في الوقت نفسه وهو شيء خارج عن متناول الفاعلين لا يقدر النيل منه فهي شيء يفرض نفسه عليهم مؤسسة توجه سلوكهم وتحدد أعمالهم¹⁰، وبهذا المعنى فإن الدولة ليست كيانا مبسطا يتألف من شعب وإقليم وسيادة وإنما للدولة هيكل أكثر عمقا وتداخلا مع المجتمع فهي ليست هياكل مؤسسية جامدة و فقط وإنما تمثل جماعات ومصالح وموازين قوى¹¹.

إن ارتباط المداخل النظرية السابقة بموضوع بناء الدولة يمثل إطارا مناسباً لفهم مسارات تشكل الدولة بناء على علاقتها بالمجتمع مثيرة جدلية هل هي بناء الدولة أم ضبط للمجتمع؟ تبعا لهذا يفترض أن تؤدي عملية إعادة بناء الدولة في البلدان النامية إلى إعادة صياغة علاقة الدولة بالمجتمع وفق أطر مؤسسية ديمقراطية تعمل على تحقيق التوازن بين طرفي هذه العلاقة وتمتينها وبالتقليل من تغلغل الدولة بين مفاصل المجتمع وتخفيف سطوتها مقابل تعزيز قدرات الدولة وسلطتها لتحقيق استقلاليتها النسبية عن المجتمع بما يمكنها من إدارة الصراع الاجتماعي وفقا لقاعدة الحياد والإكراه المشروع (نموذج دولة القانون).

2. أثر مسارات بناء الدولة - الأمة في تحديد علاقة الدولة بالمجتمع

يخضع مسار بناء الدولة في البلدان النامية إلى ديناميكية تنافسية وصراعية معقدة تتمثل في امتداد تفاعلات البيئة المجتمعية التقليدية الغامضة التي تمثلها العشيرة والقبيلة وقيم الولاء والعصبية تشكل قاعدة خلفية لهشاشة الدولة في الكثير من البلدان كما تؤثر ممارسات إعادة بناء الدولة التي تقوم على عملية بناء الأجهزة البيروقراطية ومؤسسات الدولة، التأسيس لحكم المؤسسات (الرؤساء، المشرعين، المحاكم، الوزراء، الوكالات الحكومية، الشرطة، القوات المسلحة)¹².

من خلال هذا يبدو أن عملية بناء الدولة لا يمكن أن تتم بمعزل عن العلاقة المعقدة بين الدولة والمجتمع وعلى ضوءها برزت جدلية الأمة - الدولة ومن خلالها أصبح مصطلح "الدولة - الأمة" (Nation- State) يثير جدلا وأصبح عرضة للتعتيم وغالبا ما يكون مضللا في تفسير العلاقات المعقدة بين الدولة والأمة أفضت إلى التشكيك في النظريات التي تدعي بأن الأمة أنشأت دولا أو العكس نظرا لتعارض الافتراضات القومية التي تقوم عليها الدولة مع الأمة والتي تقتضي التمييز والاختلاف بين مفهومي "بناء الدولة" و"بناء الأمة"¹³.

أ - مسار بناء الدولة (بناء الممارسات):

وفقا للتصور الفيبيري اتجهت عملية بناء الدولة إلى بناء مؤسسات قوية بهدف عقلنة الاندفاعات الاجتماعية وكبحها لتجاوز الأطر العصبية وتأثيرات البنى التقليدية المولدة لصراعات اجتماعية بالحد من الولاءات والممارسات التقليدية المتجذرة في السلطة التي يتطلب تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية واستبدالها بهياكل مؤسساتية وبيروقراطية تشغل وفق معايير قانونية على أساسها تفرض الدولة الإكراه المشروع، وكما يعتبر "بولانتزاس" بأن فهم العديد من جوانب علاقات القوة في المجتمعات الحديثة تستلزم عدم التقليل من شأن

الدولة ودور القانون وعدم الاستهانة بوظيفة أجهزتها (الجيش، الشرطة، النظام القضائي الخ) في فرض الإكراه الذي هو أساس الدولة الحديثة¹⁴.

استنادا إلى هذا فإن علاقة الدولة بالمجتمع تنتظم في أطر قانونية ومادية والتي جاءت تتويجا لعملية إلغاء الأطر والبنى التقليدية للمجتمع، وهنا تتدرج عملية بناء الممارسات ضمن إطار إرساء وتثبيت أركان الدولة ببناء الأجهزة البيروقراطية والتأسيس لسلطة المؤسسات والرؤساء، المشرعين، المحاكم، الوزراء، الوكالات الحكومية، الشرطة القوات المسلحة، كما تشمل الممارسات أيضا الأداء الروتيني لأجهزة الدولة ووكالاتها تواجه من خلالها كافة التنظيمات الاجتماعية وفرض السيطرة على المجتمع وفقا لقاعدة الشرعية القانونية¹⁵.

وفق هذا المنظور فإن عملية بناء الدولة تتجسد من خلال بناء مؤسسات التي تعمل على تشكيل وعي عام بضرورة بناء الدولة وفق قيم المجتمع الأساسية وصيرورته تطوره التاريخية لكسب التأييد منه، في هذا الصدد اعتمدت مختلف تجارب بناء الدولة أساليب متنوعة لحشد الدعم الشعبي لتعزيز الشرعية بانتهاج أيديولوجية موحدة توضح من خلالها القيم الوطنية الأساسية التي يتم توريثها للأجيال المتعاقبة لخلق الولاء للدولة، وكما يعتبرها "جويل ميغدال" أنها بمجرد بلوغها مستوى معين من الاستدامة تصبح قادرة على خلق صورة الدولة التي مكنت الدولة الحديثة من بلورة نمط واحد من التنظيم السياسي أطلق عليه نموذج الدولة القومية "Nation State" الذي تبلور خلال عمليات بناء الجيوش وتكبير البيروقراطيات وتشريع القوانين¹⁶.

يوصف عملية بناء الممارسات تقوية مؤسسات الدولة في المجتمع اتجهت التدخلات الدولية في بناء الدولة إلى بناء الممارسات بالتركيز على قاعدة مأسسة الدولة بخلق هيكل مؤسسي

هرمي ومن خلالها يتم تحديد نقاط قوتها وضعفها في هذا الصدد حدد "باري بوزان" في منظوره الأمني سمات الدولة القوية في "ثلاثة مكونات مترابطة" هي: فكرة الدولة

(The idea of the state) وتشمل التاريخ والثقافة والتقاليد والجنسية والايديولوجيا بمعنى آخر الجانب المعنوي للدولة الذي يميزها عن غيرها، أما بالنسبة للمكون المادي للدولة (The physical basis of the state) فيشمل تحديد إقليم والسكان والموارد، وأخيرا التعبير المؤسسي للدولة (The institutional expression of the state) تجسدها الآليات الحكومية والمنظومة القانونية المعايير والمكاتب الحكومية¹⁷.

يتضح من خلال هذا أن عملية بناء الدولة تأخذ مسار تقوية المؤسسات يتم فيه وضع ورسم الحدود بين الدولة والمجتمع في هذا الصدد يؤكد كل من: ماكس فيبر وتيدا سكوبول وستيفن كراسنر "أن هناك حدودًا دقيقة لا لبس فيها بين أجهزة الدولة وبنى المجتمع، ولذلك لا بد من الاهتمام ببناء دولة قوية عبر تعزيز شرعية المؤسسات السياسية لكسب تأييد والدعم المجتمعي والتي من شأنها أن تعزز قيم الولاء والانتماء للدولة بخلق اتجاه عام وإحساس قوي داخل المجتمع بأهمية الدولة، في هذا الصدد يشدد "هير كاليفي" (Here Kalevi) على فكرة قوة الدولة تبعاً لدرجة شرعيتها في المجتمع ومن خلالها هذا يمكن تحديد نمطين من الشرعية وهما: الشرعية العمودية (Vertical legitimacy) وهو المبدأ الذي تقوم عليه السلطة يساعد على كسب الرضا والولاء لعقيدة الدولة وإيديولوجيتها الوطنية، أم النمط الثاني ويتمثل في الشرعية الأفقية (Horizontal legitimacy) وتتمحور حول تعريف الشعب وتوعيته بكيفية ممارسة الحكم ومن خلاله يتم تحديد طرقاً للتعامل مع الدور السياسي للمجتمع، إلى جانب ذلك ميز "كاليفي" بين شعبية الحكومة وشرعية الدولة وفي محاولة منه لتكملة نموذج ماكس فيبر لتصنيفه الشهير للشرعية (التقليدية الكاريزمية والقانونية) حدد "كاليفي" ثمانية أنماط للشرعية تتماشى والسياق التاريخي والثقافي لكل بلد تتمثل في (القوة

والقدرة، التوريث، سمات القيادة، العرقية، مهمة أيديولوجية، الرضا والعقد، إنجاز المهمة أو الأداء) ¹⁸.

نستشف من خلال هذا أن الدولة هي عبارة عن أجهزة ومؤسسات منظمة ومهيكله للمجتمع مخولة باستخدام العنف المشروع من خلال امتلاكها لصلاحيات قانونية تضيي الطابع الرسمي على ممارساتها وفق ضوابط وقيود محددة، إلى جانب ذلك تتأسس الدولة على مؤسسات وطنية دستورية ديمقراطية تضيي عليها الفاعلية في إدارة الصراعات السياسية والاجتماعية وفقا للالتزامات التعاقدية المؤسسة على قوانين تحترم المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها التي تجعل ممارسة الإكراه المشروع مجالا محفوظا للدولة وفق أسس الشرعية الديمقراطية ¹⁹.

ولذلك ينتظر من عملية بناء الدولة عقلنة بإضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة وفقا لأسس الديمقراطية (الدمقرطة) التي تطورت وترسخت ممارساتها وفق نمطين وهما الديمقراطية الإستقتائية والديمقراطية التمثيلية أفضت إلى توزيع السلطة في الدولة بين هيئات تمثيلية حددت مسار بناء الدولة في البلدان الغربية يتجه إلى إضفاء الديمقراطية على "عقلانية الدولة" حيث أدت "الثورات الديمقراطية" إلى الجمع بين عقلانية الدولة والديمقراطية أفضت إلى اكتمال البناء المؤسسي للدولة.

وفقا لهذه القراءة التاريخية يتضح أن تجارب بناء الدولة ترتكز على أسس العقلانية والديمقراطية ومن خلالها يمكن التمييز بين الدول الحديثة والدولة المتخلفة، ما يعني ذلك أن نجاح بناء الدولة مرهون بتلازم وترابط عمليات العقلنة (Rationalization) مع الديمقراطية (Democratization) فالعقلنة تسمح "بتحرير الدولة" بجعلها بمنأى عن الصراعات والولاءات الاجتماعية التقليدية عبر خلال إسباغ الشرعية القانونية على كيانها وبموجبها يتم صياغة علاقة قانونية بين الدولة والمجتمع يحكمها منطق فرض الإكراه المشروع واحتكار هو

باعتبارها الجهة الوحيد لصنع القواعد الرسمية، أما بالنسبة لعملية الديمقراطية فهي عملية مؤسسية تحدث التغيير في المؤسسات بجعلها مرآة عاكسة للحركية السياسية ولعل أن ديناميكية الديمقراطية تتجه إلى تعزيز شرعية الدولة لأنها تسمح بمشاركة ودمج جميع الفعاليات الاجتماعية المتعارضة وتمثيلها داخل مؤسسات الحكومة والبرلمان، وكما يعتبر لينين الديمقراطية التمثيلية الشكل أو الغطاء السياسي الأمثل التي تسمح للطبقات الخاضعة بأن تعبر عن نفسها من خلال الدولة التي تمنح لها صوتاً أو دعامة في المجتمع مما يؤدي إلى دمج القوى الشعبية الديمقراطية وتعزيز الشرعية الشعبية للدولة²⁰.

يتضح مما سبق أن جهاز الدولة في البلدان النامية لا يرتقي إلى المستوى الذي وصفه ماكس فيبر في معرض حديثه عن النظام البيروقراطي المعقلن فعلى الرغم من تحرر سلطة الدولة واستقلالها عن الضغوطات القبلية إلا أن الحكم فيها لا يزال فردياً والعلاقات بين الدولة والمجتمع يغلب عليها الطابع التقليدي العشائري والقبلي بلورة نموذج الدولة النيو باتريمونيالية وهي نمط من الدولة برز في البلدان المتخلفة والتي تحولت من العصبية القبلية إلى دولة تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية منفصلين عن المجتمع وموالين لشخص الحاكم وسلالته، هذا ما يعكس صلابة الدولة في البلدان النامية باعتبارها تشكل ركيزة للهوية السياسية وصيغة لتمييز شعبها²¹.

أمام هذا الوضع تم صياغة علاقة الدولة بالمجتمع في البلدان النامية وفق قاعدة "دولنة المجتمع" اين ارتكزت عملية بناء الدولة على إنشاء مؤسسة بيروقراطية ضخمة نافذة ومتغلغلة في مفاصل المجتمع وتمكنت من كبح موجة الديمقراطية بإضعاف المؤسسات السياسية التمثيلية ومن دون إسباغها بالشرعية الديمقراطية، في هذا السياق أعتد مسوغ العقلنة كغطاء ظاهري لتحقيق هيمنة الدولة بوصفها الجهة المنوط بها احتكار ممارسة العنف وفق منطق "البرقرطة" (Bureaucratization) الذي خلق مع مرور الزمن فجوة بين

القوة والشرعية، من هنا يتضح أن مسار بناء الدولة يحتاج إلى وجود سلطة سياسية مركزية ووجود إطار مؤسسي مهيكّل وفقاً لما يسميه بلاك بتماسك عملية صنع القرار²².

ب - مسار بناء الأمة (تشكيل صورة الدولة):

تتدرج هذه العملية ضمن إطار بناء الأمة وتشمل هذه العملية تشكيل تاريخ الدولة وهوية جماعية مشتركة بمعنى خلق مجتمع منسجم وفق ثقافة وتاريخ مشترك ضمن حدود الجغرافية للدولة، من المفيد التذكير بأن استخدام مفهوم بناء الأمة جاء بعد الحرب العالمية الثانية من طرف علماء السياسة الأمريكيان لوصف الاندماج الكبير الذي حصل بين الدولة القومية والمجتمع لتحقيق الولاء للدولة عبر المواطنة.

من خلال هذا يمكن التمييز بين مفاهيم بناء الأمة بين الأدبيات الأمريكية والأوروبية حيث كما يرى عالم السياسة الأمريكي "فرانسيس فوكوياما" أن بناء الأمة هي إنشاء مجتمع مرتبط بالتاريخ والثقافة المشتركة وهو أبعد بكثير من قدرة أي قوة خارجية على فرضه وهذا ما تعكسه التجربة الأمريكية التي شكلت هويتها الثقافية والتاريخية من خلال المؤسسات السياسية والدستورية وقيم الديمقراطية، وعلى النقيض من ذلك يعتبر الأوروبيون الأكثر إدراكاً للاختلافات الموجودة بين الأمة والدولة حيث يتضمن بناء الأمة معنى إقامة مجتمع يرتبط أفرادها بتاريخ وثقافة مشتركين يتجاوز قدرة أي قوة خارجية على فرضه بمعنى أنها عملية عفوية لكن يمكن للدولة بنائها بشكل مدروس وإذا نجم عن بناء الدولة أمة فتلك قضية حسن حظ أكثر منها قضية تصميم وتخطيط²³.

وبهذا المعنى فإن عملية بناء الأمة تقوم على بناء صورة الدولة بإظهارها كأمة بناء على علاقة التلاحم الموجود بين الدولة والمجتمع التي تشكل صورة الدولة وفق عملية كامنة غير واضحة تجعل مؤسسات الدولة متماهية مع المجتمع تتطابق مع صيرورته التاريخية

ولخصوصياته العامة، وبالتالي بناء الدولة الأمة يحتاج إلى وجود قيم وهوية مشتركة ومبادئ أساسية والتاريخ والمصير مشترك تتبلور من خلالها القيم الأساسية للدولة التي تستمد قوتها من الملحمة التاريخية لشعبها والإنجازات الوطنية والرموز الوطنية للدولة تخلق الروح الوطنية والولاء للدولة وتكون محل الفخر لدى العامة ومرجعية للأجيال المتتالية، من المفيد التذكير هنا بأن دولة بعد الاستعمار في القرن العشرين تستخدم وليس من قبيل الصدفة هذه الوسائل الرمزية لصياغة وبلورة ملامح الدولة اكتسبت من خلالها الدعم الشعبي والشرعية اللازمة لمؤسساتها وتعظيم مكانة وعمق الدولة وهبتها لدى مواطنيها²⁴.

على ضوء هذا اهتم "جويل ميغdal" بتشكيل صورة الدولة عند بنائها معتبرا أن صورة الدولة تشكلها التجربة التاريخية التي قد تلعب عملية بناء الممارسات دورا في تعزيزها كما يمكن أن تضعفها، وتعمل صورة الدولة على تقوية الدولة بإظهارها كهوية متميزة ومختلفة وفق نوعين من الحدود يتم من خلالها التمييز بين الدول وتتمثل هذه الحدود في الحدود الجغرافية للدولة التي تفصلها مع الدول الأخرى إلى جانب الحدود الاجتماعية التي تفصل الدولة عن المجتمع من خلال المؤسسات وأجهزتها وقواعد عملها، ضمن هذه الحدود تتجه عملية بناء صورة الدولة إلى إحداث التلاحم والتعاقد بين الدولة والوعي المجتمعي السائد بإدراج التاريخ والتقاليد والثقافة والهوية والإيديولوجية والرموز الوطنية والمشاعر السياسية على نحو²⁵.

في هذا الصدد تحيلنا الدراسات الأنثروبولوجية إلى تسليط الضوء على ظاهرة امتداد الدولة في المجتمع بالعودة إلى أصول الدولة التي تعتبرها أرضية صلبة لنموها وتشكلها حيث يرى العالم الأنثروبولوجي "روبيرت كرانييرو" (Robert Carneiro) أن الدولة هي مرآة عاكسة للظروف والخصوصيات الثقافية والديمغرافية والبيئية السائدة، وكما يؤكد أنتوني سميث" (Antony Smith) أن الدول التي تتضمن مكونات عرقية ستميل إلى بناء أنظمة

استبدادية لتغييب الهوية وتاريخها العرقي وإخفاء الانقسام والتنوع المجتمعي السائد، وبالتالي بناء صورة الدولة تعد عملية معقدة تجعل شكل الدولة يتماهى شيئاً فشيئاً مع الأمة نظراً لترابط وتماهي الدولة مع المجتمع شكلت بذلك رابطة معنوية قوية بين الدولة الأمة على النحو الذي يجعل الأمة بناءاً والدولة القومية نمطاً لتمثيل التاريخ وإعادة تفسيره باستمرار وفقاً للبنى القومية ووفقاً لطبيعة "الأسطورة" التي تستمد منها الأمة فكرتها²⁶.

نتيجة لهذا أصبحت الدولة الوطنية دولة قومية عملت على الرفع من شأنها بانتسابها إلى شعبها الأمر الذي جعل مسألة بناء الأمة في القرن 18 و19 هدفاً أساسياً لتشكيل أوروبا جديدة وباتت فيها الهوية الروحية للأمة تزود الدولة الوطنية بزخم كبير من المقومات المعنوية التي جعلت منها أكثر من مجرد تنظيم سياسي²⁷ ومن خلال ذلك تمكنت الدولة الأمة في البلدان الغربية من تحقيق نوعاً من التكامل والانسجام وفق مشروع مجتمعي وحضاري يوحد ويوائم بين المجتمع بكل فئاته وطبقاته وفعالياته المختلفة، وبين الأمة التي تمثل وعي وإحساس مشترك بالهوية الحضارية والتاريخية، وبين الدولة كتنظيم عقلاني قانوني لمشروعها المجتمعي بكل مكوناته واختلافاته²⁸.

من خلال هذا تبرز معالم العلاقة الوطيدة بين الدولة والمجتمع تجعل الدولة عاجزة عن فرض هيمنتها على المجتمع من دون استعارة أحكامه العامة كونها طرفاً في العقد الاجتماعي والسياسي²⁹، ولفهم ذلك يمكن الاستعانة بمقاربة "جويل ميغdal" التي تقدم مخرجاً للمناقشات القديمة حول مسألة استقلالية الدولة وكفاءتها، مفترضاً أن الدولة جزء من المجتمع وأن أي دولة سواء كانت ديمقراطية أم ديكتاتورية لا يمكن عزلها عن المجتمع، إلى جانب ذلك أكد ميغdal أن كفاءة الدولة تختلف بحسب العلاقة التي تربطها بمجتمعاتها، ونادراً ما تكون الدولة الفاعل الرئيس في المجتمع بل على العكس من ذلك هناك حدود تفرض على كل دولة وأن استقلال الدولة عن المجتمع ما هي إلا حقيقة زائفة³⁰.

من هذا المنطلق بناء الأمة يتم من خلال تشكيل صورة الدولة التي تشير إلى عدم وجود حدود واضحة بين الدولة والمجتمع بمعنى أنها ليست منفصلة ، ولكن جرى تضخيم حجم الدولة أثناء بناء الممارسات والتي قد تعزز من صورتها أو تأكلها كما قد تؤدي إلى تعزيز الحدود الإقليمية والاجتماعية أو إلغائها، في هذا الإطار سلت بنديكت كيركفليت (Benedict Kerkvliet) الضوء على ظاهرة تعددية مؤسسات الدولة وعدم انفصالها عن المجتمع بمعنى أن "درجة التماسك بين المنظمات داخل (الدولة) تختلف بمرور الوقت ومن دولة إلى أخرى وإذا كانت الدولة مختلفة عن المجتمع فإنه لا يمكن فصلها عنه³¹. من خلال هذا المسوغ النظري يبدوا جليا أن الدولة متجذرة اجتماعيا وتحكمها علاقة تأثير وتأثر بالمجتمع تؤدي تدريجيا إلى بروز معالم الأمة من خلال خلق هوية قومية تجعل الأفراد ليسوا فقط مواطنين قانونيين في أمة بل إنهم يتشاركون في فكرة الأمة الممثلة بالثقافة القومية، فالأمة ليست كيانا سياسيا فقط إنما هي جماعة رمزية تنتج المعاني أي أنها نظام من التمثل الثقافي وهو الأمر الذي يفسر سلطتها في توليد حس بالهوية والولاء والانتماء³².

في هذا الصدد تطرح هذه الاعتبارات جدلا حول مسألة الاندماج نظرا لما تعانيه العديد من المجتمعات من مظاهر عدم التكافؤ هو أمر لا يخلو منه أي مجتمع مهما تكن درجة تقدمه فهناك فئة قليلة عدديا ثقيلة كفيها تنصدر مسرح الحياة الاجتماعية لامتلاكها الثروة والسلطة والمعرفة بينما يفرض على الفئة الأكبر أن تبقى على الهامش وغير مندمجة سياسيا أو ثقافيا واجتماعيا³³، ما يعني ذلك أن بناء الدولة الأمة في المجتمعات الهجينة يعد أمرا صعبا ومعقدا لكن ذلك يتوقف وفقا لـ "فرانسيس فكوياما" أهمية الشروع في بناء الأمة للتخفيف من حدة التوتر بين المجتمع والدولة والأمل الوحيد هو في تبني نموذج "الأمة - الفيدرالية" الذي يحول العرقيات إلى دول متساوية ويقلل من سلطة الدولة مقابل إتاحة الفرص لظهور المجتمع السياسي والتصور الإقليمي للأمة³⁴.

في الصدد وضع "إيرنست غلنر" السقف السياسي للدولة- الأمة باعتباره مصدرا قويا للمعاني المتعلقة بالهويات الثقافية الحديثة وهنا يقود منطق الدولة الأمة إلى التعامل بصرامة مع موضوع الهوية، ومن خلالها تسعى الدولة الحديثة إلى توحيد الهوية بعدم اعترافها إلا بهوية ثقافية واحدة لبلورة الهوية الوطنية كما يمكنها بعد ترسيخها قبولها نوعا معينا من التعددية الثقافية في كنف الأمة التي تحدد هوية مرجعية تكون الهوية الوحيدة الشرعية السائدة فعلا مثلما هو سائد في الولايات المتحدة الأمريكية التي بلورت نموذجا فريدا لبناء الأمة³⁵.

استنادا إلى هذا يمكن التسليم بأن عملية بناء الأمة تشترط وجود علاقة وطيدة بين الدولة والمجتمع وهو الأمر الذي يمكننا من مساواة الأمة بالدولة، وكما يرى "آدم سميث" أن الأمة لظالما أنها مقبولة كمييار وحيد للحكومة والدولة إلا أنه في العصر الحديث (عصر القومية) لا يمكن إضفاء الشرعية على الدولة إلا بالنظر إليها من زاوية الأمة والنزعة الوطنية ولذا من الأجدر النظر إلى الدولة على أنها بناء أمة³⁶.

من هنا يمكن القول أن بناء صورة الدولة (بناء الأمة) تشترط إدراج علاقة الدولة بالمجتمع ضمن هذه العملية بما يؤدي إلى بلورة نموذج الدولة - الأمة الذي يجعل الدولة ممتدة في الكيان المجتمعي الشيء الذي يسمح لها بردم الفجوة بينهما، هذا ما يجعل بناء صورة الدولة مهمة صعبة و معقدة لأنها تشترط ترابط مكونات المجتمع (Society) مع الدولة (State) لتنتج لنا الأمة (Nation) بتكوين رابطة معنوية بين مكونات المجتمع عبر توليد إحساس مجتمعي يؤسس للأمة تعمل على صهرها في بوتقة الدولة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى توطيد الروابط العضوية والمعنوية اللازمة لبلورة نموذج الدولة الأمة.

3. خاتمة

تأسيسا على ما تقدم تعد عملية بناء الدولة - الأمة مهمة صعبة ومعقدة لأنها تتشكل من مسارين يقوم الأول على بناء الدولة من خلال بناء الممارسات التي تقتصر على بناء الهياكل والمؤسسات وصياغة القوانين لفرض الإكراه المشروع على أفراد المجتمع وفقا لقاعدة الشرعية الديمقراطية ومن خلالها يتم صياغة علاقة مادية بين الدولة والمجتمع مبنية على الرابطة القانونية والإكراه المادي تظهر الدولة وكأنها مستقلة عن المجتمع، أما بالنسبة لمسار بناء الأمة فيقوم على تشكيل صورة الدولة يتم من خلالها صياغة علاقة روحية ورابطة معنوية بين الدولة والمجتمع باعتبار أن الدولة جزء لا يتجزأ من المجتمع وغير مستقلة عنه، من المفيد التذكير بان عملية بناء صورة الدولة تختص بها مكونات المجتمع وتأثيراتها القوية وتفاعلاتها داخل إطار الدولة وتتم بطريقة عفوية تقوم على إضفاء الطابع القيمي والمعنوي على الدولة، من خلال هذه العملية تتم توطيد العلاقة بين الدولة والمجتمع تفضي إلى بلورة صيغة الدولة كأمة وعلى أساسها تنتظم علاقة الدولة بالمجتمع وفقا للقيم الروحية للأمة، وفي إطارها تبرز فكرة الالتزام المفتوح التي يعتبرها فوكوياما من قيم الأمة التي تجسدها دولة الرفاه في سياسات الرعاية الاجتماعية.

خلاصة القول اكمال بناء الدولة - الأمة يقتضي إدراج علاقة الدولة بالمجتمع ضمن هذه عملية بفك وإعادة تركيب هذه العلاقة على النحو الذي يحقق الترابط والتلاحم بين الدولة والمجتمع وفق عملية متكاملة تجمع بين مساري بناء الدولة وبناء الأمة تؤدي إلى توطيد العلاقة بين الدولة و المجتمع وفق أسس الديمقراطية والشرعية والعقلانية التي تتطلب وقتا طويلا لترسيخها ما يعني أن بناء الدولة - الأمة يحتاج تجربة تاريخية لبلورة وترسيخ نموذج الدولة - الأمة.

- 1 - للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني : [https:// political-encyclopedia.org](https://political-encyclopedia.org)
- 2 - هدى ميتيكس وآخرون، الاتجاهات المعاصرة في دراية النظم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص136.
- 3 - مي مسعد، التميز القبطي واستبعاد الدولة في مصر، سلسلة دراسة وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص03.
- 4 - القصيبي عبد الغفار، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، جامعة القاهرة، ط2، 2006، ص368
- 5 - عارف محمد نصر،الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الأردن ،ط1، 2006، ص27-29..
- 6 - أصلان مراد وحمد نسيب، نظرية ممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط، مجلة دراسات عالمية، العدد(132)، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، د س ن، ص14.
- 7 - سمية متولي السيد، نفس المرجع ، ص07.
- 8 - السيد متولي سمية ، مضادات الهشاشة ..أبعاد المفهوم ومدخله التفسيري، مجلة السياسة الدولية، العدد211، مركز الأهرام، يناير 2018، ص07.
- 9 -Arta ante. State Building and Development: Two sides of the same coin? Exploring the case of Kosovo. Hamburg .dissertaverlag.2010 pp 23 -24.
- 10- بلحاج صالح، تحليل السياسات العامة (نظريات ومقاربات ومناهج)، دار قرطبة للنشر والتوزيع،2017، ص 80.
- 11 - إيمان رجب، الأطر التحليلية " لفهم التحولات الكبرى في مراحل ما بعد الثورات ، تقديم ملحق اتجاهات نظرية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص40.
- 12- Arta ante. Op cit. p 21.
- 13-Anthony D Smith. State-Making and Nation-building. In Hall(ed) states in history Blackwell ny, 1986. p230.
- 15- Eray ALIM. Sovereign power, disciplinary power and biopower: how to make sense of foucault's conceptualization of power mechanisms? International Journal of Economics and Administrative Researches Y.2019, Vol.2, No.1, p16.
- 15- Arta ante. Op. cit. p 21.
- 16-Arta ante. Op. cit. p 22.
- 17-Migdal Joel. State in society .how states and societies transform and constitute one another Cambridge university .press.UK. 2001. p83.
- 18 - Arta ante. Op. cit. p 40.

- 19 - فوزية بن عثمان، حقوق الإنسان السياسية وإشكالية بناء الأمن السياسي للإنسان في المغرب العربي، دار الهدى، الجزائر، 2017، ص252.
- 20 - القصيبي عبد الغفار، نفس المرجع، ص 371.
- 21 - محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص08.
- 22 - القصيبي عبد الغفار، نفس المرجع، ص 348.
- 23- فوكوياما فرانسيس، بناء الدولة ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص175.
- 24- Gorden Smith .state building in Russia ; The yeltsin legacy and challenge of the future .M.E.Sharp.NY.1999.p04
- 25- Arta ante. Op cit .p 22.
- 26 - Anthony D Smith.op cit.240.
- 27 - بن شريط عبد الرحمان، الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص31.
- 28- غليون برهان: بيان من أجل الديمقراطية، دار ابن رشد، بيروت، ط2 ، 1980، ص25.
- 29 - شاهر إسماعيل، الدولة في التجليل السياسي المقارن، دار الإعصار العلمي، عمان، 2018، ص56.
- 30- مي مجيب وآخرون جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص218، 2014.
- 31- Say SOK. State Building in Cambodia. Deakin University, 2012. pp 12-13.
- 32- عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص147.
- 33 - مي مجيب، نفس المرجع السابق، ص218،
- 34 - Anthony D. Smith, op.cit. p263.
- 35 - عبد الغني عماد، نفس المرجع السابق، ص147
- 36 - Anthony D. Smith, op.cit. p263.